الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.30

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
21 March 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايفاه ابينتينغ ..... (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع)

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-66463 (A)
0166463

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/56/469 و Corr.1 و A/56/619)

١ - **السيد تايلمانز** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة استونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، بالإضافة إلى ليختنشتاين، وأشاد بشجاعة وإخلاص موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين فقدوا أرواحهم أو كانوا ضحايا للجرائم في أداء الواجب.

٢ - وأضاف أن منح جائزة نوبل للسلام للمنظمة وأمينها العام يذكّر بالدور الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن. وقد كان الاتحاد الأوروبي يعمل خلال العقد الماضي ضمن المنظمة لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها على جميع المستويات.وذكر أن تدابير الأمن هي من المهام الأساسية للأمم المتحدة وينبغي التنسيق بينها تحت سلطة الأمين العام، مع توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به استنادا إلى ترتيبات عادلة لتقاسم التكاليف تشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بارتياح أن الأمين العام قد أكد الحاجة إلى تحسين وتعزيز آليات التنسيق بين المنظمة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وأن ثقافة الوعي بالأمن التي تتعزز بفضل الجهود الشخصية للأمين العام بدأت تسفر عن نتائج ملموسة.

٣ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سوف يدرس بعناية الأثر المالي لمقترحات الأمين العام التي تسعى إلى تحقيق الآمال المشروعة لموظفي الأمم المتحدة في حماية أكثر فعالية. غير أنه ينبغي أن تشمل المقترحات جميع مراكز العمل المعرَّضة لمخاطر كبيرة. ويؤيد الاتحاد مضمون توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وخاصة الاستنتاجات الواردة في الفقرات ١٤ إلى ١٦ من تقريرها (A/56/619). وقال إن مبدأ تقاسم المسؤولية المالية في الإدارة المنسّقة لسلامة وأمن وموظفي الأمم المتحدة وتنفيذ سياسة أمنية متماسكة في أنحاء منظومة الأمم المتحدة، يمثل حجر الزاوية في النظام الأمني. لذلك يرحِّب الاتحاد الأوروبي بما قام به مكتب منسِّق شؤون الأمن في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج من اعتماد جاء في حينه للترتيبات اللازمة لتقاسم التكاليف. غير أنه لكي تؤدي هذه الترتيبات عملها، ينبغي إنشاء منصبي منسِّق الأمن ونائب منسق الأمن على أساس التفرغ وبرتبة مناسبة. وينبغي للمؤسسات المشاركة، في المقام الأول، أن تكفل اتساق تدابيرها الأمنية مع الالتزامات التي عقدتها، وأن تكون شفافة من الناحية المالية، وأن تسهم في تلاحم النظام الموحَّد وتعاونه.

٤ - ويشارك الاتحاد الأوروبي اللجنة الاستشارية رأيها بأنه من غير المقبول إجراء مناقشات مطوَّلة بشأن تحديد خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة في ضمان سلامة وأمن الموظفين. وينبغي معالجة المسألة على وجه السرعة، مع أخذ المادة ٧٤ من الميثاق في الاعتبار.

٥ - **السيد مير محمد** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لاستكمال ترتيباتها الأمنية وتوفير موارد كافية لاحتياجاتها التشغيلية، دون القيام بتخفيض لمستوى الموارد المخصصة للأنشطة المعتمدة الأخرى، وخاصة في مجال التنمية.

٦ - وأضاف أن مجموعة الـ٧٧ والصين ترحب بترتيبات تقاسم التكاليف بين الوكالات والصناديق والبرامج المشاركة، وتؤيد التوصيات الواردة في الفقرتين ١٥ و ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية. وتشارك اللجنة الاستشارية أيضا رأيها بوجوب بذل المزيد من الجهود لإيضاح العلاقة والتفاعل بين مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام.

٧ - وفيما يتعلق بمقترحات الأمين العام بإنشاء وظائف جديدة، ينبغي توفير المزيد من المعلومات عما تم تحديده من مراكز عمل مرتفعة المخاطر، بما في ذلك وضع تعريف أكثر تفصيلا لهذه المراكز.

٨ - وقال إن مجموعة الـ٧٧ والصين تلحظ بانشغال إنه لم يتم شغل جميع الوظائف الإضافية التي ووفق عليها بغية تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وتأمل في سرعة اتخاذ إجراء في هذا الشأن. ويمثل وضع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة في كفالة سلامة وأمن الموظفين عنصرا أساسيا في مقترحات الأمين العام، وسوف ترحب مجموعة الـ٧٧ والصين بالحصول على معلومات إضافية بشأن هذا الموضوع. وأخيرا، تود مجموعة الـ٧٧ والصين أن تؤكد أنه ينبغي لموظفي الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، أن يحترموا القوانين المحلية للبلدان المضيفة لدى اضطلاعهم بمسؤولياتهم.

٩ - **السيد كيندال** (الأرجنتين): قال إن مسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها تمثل بندا رئيسيا في جدول أعمال اللجنة، نظرا لأنها تتعلق بأرواح الذين يعملون في خدمة المنظمة. وأضاف أن الأرجنتين عملت، خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٠، على تعزيز هذا البند، وأسهمت في الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة.

١٠ - وقال إنه يجري بحث هذا البند في إطار بيئة دولية متوترة زادها سوءا الهجوم في أيلول/سبتمبر الماضي على المدينة التي تستضيف مقر المنظمة فضلا عن الأوضاع التي تغلب عليها الخطورة والتي يطلب من الأمم المتحدة في ظلها الاضطلاع بعدد متزايد من البعثات. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن موظفي بعثات الأمم المتحدة تقع على عاتق الحكومات المضيفة، فإنه يتعين على الأمم المتحدة ذاتها أن تكفل لنظام إدارة الأمن أن يكون كافيا للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان، وأن تتوفر موارد كافية لمكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب وفده بمقترحات الأمين العام المتعلقة بترتيبات تقاسم التكاليف بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها.

١١ - ويؤيد وفده الاقتراح بأن يكون إنشاء وظيفة منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة برتبة الأمين العام المساعد ووظيفة نائب منسق شؤون الأمن برتبة مد-٢، وذلك من أجل توفير القيادة الأساسية اللازمة لتنسيق شؤون الأمن وإدارتها. ولئن كان الوفد يوافق من حيث المبدأ على مقترحات الأمين العام بشأن الوظائف الجديدة، فإنه ينبغي وضع خطة في أقرب وقت ممكن لتحديد المسؤوليات في مجال الأمن، وخاصة في الميدان. كذلك ينبغي توفير تمويل كافٍ للتدريب المستمر في مجال الأمن.

١٢ - **السيدة بوكانان** (نيوزيلندا): تكلمت أيضا نيابة عن وفدي استراليا وكندا، وقالت إنه من المطلوب اتخاذ إجراء عبر عدة جبهات لكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، ومن ذلك المسائل المتعلقة بالموارد والهياكل في اللجنة الخامسة، والشواغل السياسية والإنسانية في الجمعية العامة بكامل هيئتها، والجوانب القانونية للحماية في اللجنة السادسة. وقد تضاعفت الحاجة إلى استكمال نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، استنادا إلى البيئة الأمنية المتغيرة التي

تعمل في ظلها المنظمة وشركاؤها المنفذون الآن، نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ويواجه موظفو الأمم المتحدة العاملون في الميدان خطرا متزايدا في أداء واجبهم؛ ويتمثل الدليل المروِّع على ذلك الاتجاه في مقتل ٢٠١ منذ عام ١٩٩٢، و ٢٥٥ حادثة أخذ رهائن منذ عام ١٩٩٤. لذلك فهي تؤيد بقوة الحاجة إلى تنفيذ تدابير لتعزيز ترتيبات السلامة والأمن في الميدان.

١٣ - وقالت إنها وإن كانت تؤيد بصفة عامة الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية، فإنها تسترعي الانتباه إلى الحاجة إلى أن يشمل النظر أيضا الأمن في المقر. وهي تؤيد تعزيز مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة بوصفه هيكلا متميزا ومحددا بوضوح، ويرأسه منسق وحيد يتحمل مسؤولية شاملة عن الأمن في المقر وفي الميدان، ولكنها نبهت إلى أن تشابك المهمة سوف يتطلب قيادة قوية. وسوف يحتاج المنسق الجديد، بوصفه نقطة التنسيق للتعاون فيما بين الوكالات، إلى إظهار هذه القيادة. وينبغي أن تشمل العمليات الميدانية أنشطة ترمي إلى تعزيز وتحسين المعرفة بالأخطار القائمة، وتعزيز التفاعل مع الفعاليات الإنسانية الأخرى، وزيادة الشعور بالمسؤولية والأولوية من جانب الحكومات المضيفة. وينبغي إعطاء الأولوية لشغل الوظائف الجديدة وتزويد جميع مراكز العمل المعرَّضة لمخاطر كبيرة بالموظفين.

١٤ - وقالت إنها تتفق مع مبدأ المسؤولية الجماعية الذي ينعكس في الترتيب المقترح لتقاسم التكاليف بين الأمم المتحدة والمنظمات المشاركة. والصيغة الجديدة واضحة ومتوازنة وتوفر آلية ذاتية للاستعراض في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن النظام الجديد سوف يكون بحاجة إلى أن يرصد بدقة، بالنظر إلى مقدار الأموال وعدد المنظمات التي يشملها. لذلك فهي تؤيد توصية اللجنة الاستشارية بتحديد موعد سنوي محدد لاستلام المدفوعات من المنظمات المشاركة وعدم تجاوز النصيب المقرر للأمم المتحدة دون موافقة مسبقة من الجمعية العامة. وقالت أنها توافق على ضرورة إعداد تقرير بشأن تقييم التقدم المحرز في التدابير الجديدة ومدى فعاليتها لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وتؤيد طلب إجراء تقييم لضمان امتداد التغطية الكاملة بالأمن لتشمل جميع مراكز العمل المعرضة لمخاطر كبيرة.

١٥ - وقالت إن المقترحات الراهنة تنطوي على آثار تتعلق بالميزانية وآثار إدارية وبشرية، وسوف تتطلب مستوى غير مسبوق من التعاون بين المنظمات. واسترعت الانتباه إلى الحاجة إلى تخطيط دقيق لعمليات المساءلة، وحدود السلطة، والتنسيق الفعَّال. وينبغي لدرجة التعاون التي ظهرت لدى وضع ترتيبات تقاسم التكاليف أن تظهر أيضا على كل من المستويين الاستراتيجي والعملي. وأخيرا، ينبغي الإفراج عن أموال وموارد بشرية كافية لتأكيد دعم السلامة والأمن المعززين.

١٦ - **السيدة ميرشانت** (النرويج): قالت إن عدد الحوادث الأخيرة المنذر بالخطر والتي تسببت في إيذاء متعمد لموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك أعمال القتل والاختطاف والتحرش والاحتجاز غير القانوني، تدعو إلى قدر كبير من القلق. ومن غير المقبول بدرجة أكبر أن تقع هذه الأعمال الإجرامية دون أي قدر من العقاب تقريبا. والواقع أنه في تاريخ الأمم المتحدة لم يقدم إلى العدالة سوى ستة أشخاص ممن شاركوا في وفاة موظفين تابعين للأمم المتحدة نتيجة لأعمال عنف. وتقع المسؤولية الأولى عن كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها والعاملين في الميدان الإنساني، على عاتق أطراف الصراع والحكومات المضيفة التي ينبغي أن تكفل اتخاذ إجراءات جنائية مشددة ضد المتهمين بارتكاب أعمال عنف ضد موظفي الأمم المتحدة. غير أن المجتمع الدولي يشترك في مسؤولية جماعية

لحماية الذين يقدمون أرواحهم ببسالة من أجل توفير المساعدة والحماية في مناطق تشهد أعمال قتال وحرب سافرة.

١٧ - وقالت إن وفدها يؤيد مقترحات الأمين العام بشأن الاحتياجات من الموظفين، بما في ذلك إنشاء وظيفة لمنسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة برتبة أمين عام مساعد. غير أن الوفد يؤيد دعوة اللجنة الاستشارية لإجراء استعراض لمراكز العمل المعرضة لمخاطر كبيرة لكفالة التغطية الشاملة لجميع مراكز العمل هذه، ويشارك الرأي القائل بوجوب بذل المزيد من الجهود توضيح العلاقة والتفاعل بين مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام. ومن المهم أيضا تحديد خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة في كفالة سلامة وأمن الموظفين، وإنشاء سلسلة واضحة من القيادة بين المقر والميدان. غير أنه ينبغي أن تكون المسؤولية عن سياسات الأمن مركزية داخل مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، وأن تراعي جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه السياسات. وينبغي أن يقدم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

١٨ - وقالت إن التدريب المتواصل يمثل أمرا حاسما لإنجاح أي عملية تتعلق بالأمن، ولذلك يؤيد وفدها إنشاء وحدة للتدريب الأمني. وأخيرا، يرحب وفدها بالترتيبات الجديدة والأكثر إنصافا لتقاسم التكاليف المتعلقة بنظام إدارة شؤون الأمن في الأمم المتحدة، ويؤيد طلب اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام تقريرا عن التجربة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق.

١٩ - **السيد شاندرا** (الهند): قال إن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لوفده. وإن الوفد يرحب بترتيبات تقاسم التكاليف المتعلقة بنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، وسوف يعمل مع الوفود التي تشاركه هذا التفكير من أجل اتخاذ تدابير لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وأعرب عن ثقته في أن شواغل اللجنة سوف تنعكس في مشروع القرار المقرر اعتماده في هذا الشأن.

٢٠ - **السيد الجمال** (مصر): قال إنه قد تم التعبير عن موقف وفده في البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. غير أنه بعد أن استمع إلى البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي ألقاه ممثل النرويج، فإنه يود أن يعرب عن انشغاله إزاء الأخذ بمفهوم "الأشخاص المرتبطين بالأمم المتحدة". ذلك أن اللجنة تنظر في مقترحات الأمين العام لتعزيز الترتيبات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة والآثار المترتبة في الميزانية على هذه المقترحات، وأعرب عن أمله في ألا يتشتت نظر اللجنة بإجراء مناقشة لمفهوم "الأشخاص المرتبطين بالأمم المتحدة".

٢١ - **السيد سيفان** (منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة): قال إن المناقشة التي تجريها اللجنة للبند الحالي سوف تفيد ليس فقط في تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان، وإنما أيضا في رفع معنويات جميع الموظفين الذين طالما استمعوا إلى أحاديث عن هذا الموضوع دون أن يشهدوا اتخاذ إجراء ما.

٢٢ - وأضاف أنه أخذ علما بالشواغل التي تم الإعراب عنها. وبشأن مسألة مراكز العمل المعرضة لمخاطر كبيرة، فإنه ينبغي إبقاء عدد هذه المراكز موضع استعراض مستمر، نظرا لأن المناطق التي تعد هادئة الآن يمكن أن تصبح خطرة بشكل فجائي. إذ أن الأوضاع ليست ساكنة على الإطلاق، ومن الممكن أن يعود الأمين العام إلى اللجنة في مرحلة لاحقة طالبا تمويلا إضافيا. وقال إنه سوف يترك منصبه في نهاية السنة الجارية، وأنه مما يبعث لديه قدرا كبيرا من الارتياح

الشخصي أن يتوفر لدى خليفته المزيد من الموارد المتعلقة بالميزانية والموظفين. ويود أن يتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة لما قدموه إليه من دعم خلال فترة ولايته.

٢٣ - **الرئيس:** وجَّه الشكر إلى منسق شؤون الأمن لما قدمه من إسهام في أعمال اللجنة خلال مدة ولايته.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع) (A/56/431، A/56/510 و Corr.1)

٢٤ - **السيد تايلمانز** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة استونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، بالإضافة إلى النرويج، وقال إنه من المؤسف أن التقارير بشأن مقترحات التمويل لم تقدم ضمن المواعيد المحددة ذات الصلة. ورحب بالاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام (A/56/431 و Corr.1)، بخفض ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بنسبة ٣١ في المائة عن ميزانية الفترة السابقة، ويؤيد توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها (A/56/510 و Corr.1)

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (تابع) (A/56/487 و A/56/621)

٢٥ - وقال إن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون هي أكبر عملية لحفظ السلام قامت بها الأمم المتحدة وأكثرها تعقيدا، وأن مقترح الميزانية الذي قدمه الأمين العام يمثل زيادة بنسبة ٣١,٣ في المائة عن ميزانية الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١. وإن الاتحاد الأوروبي يشارك اللجنة الاستشارية ما أعربت عنه من شكوك إزاء قدرة البعثة على الارتباط بجميع ما طلب من موارد واستخدامها. ولاحظ أن مبلغ ٤١,٣ مليون دولار من مجموع الميزانية المعتمدة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والبالغة ٢٧٥ مليون دولار، ظل دون إنفاق. وبالتالي، فإنه سوف يعرب عن تقديره للحصول على إيضاح من الأمين العام عن السبب في طلب مبلغ آخر قدره ٨٦ مليون دولار للفترة التالية. وسوف يكون من المفيد أيضا العمل على تزامن ولايات عمليات حفظ السلام بدورة الميزانية، نظرا لأن السياسة الحالية تعمل على تعقيد عملية التنبؤ بالنفقات بالنسبة للدول الأعضاء.

٢٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي سبق أن أعرب عن قلقه، أثناء الدورة الخامسة والخمسين، إزاء بعض الجوانب التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بما في ذلك هيكلها وإدراتها. ويبدو أن البعثة ما زالت لديها مشكلات كبيرة بالتوظيف والتعيين، وأعرب عن قلقه إزاء ارتفاع معدلات الوظائف الشاغرة: ١٤,٧ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ١٧,١ في المائة بالنسبة للموظفين المحليين. وفي ضوء هذه الإحصاءات، فقد أعرب عن شكوكه في الحاجة إلى إنشاء وظائف إضافية. وسوف يكون من الضروري أيضا إجراء بحث دقيق للغاية لمقترحات إعادة التصنيف، وكذلك لسياسة المساواة بين الجنسين سواء داخل البعثة أو في العمليات في الميدان. وقد كانت هناك على الدوام صعوبات فيما يتعلق بكل من الإيجار الشامل للخدمات والاكتفاء الذاتي. وربما يعود المعدل البطيء لتجهيز المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في جانب منه إلى عدم كفاية الموارد اللازمة لعملية التحقق في الميدان. وسوف يكون من المفيد معرفة ما إذا كانت هذه المشكلة ترتبط بمعدل شغور الوظائف. وقد حدثت أيضا حالات تأخير لفترات طويلة في عقد مذكرات التفاهم. ومن المفهوم لديه أن مجموع المبلغ التقديري البالغ ٨٦,٣ مليون دولار مقابل المواد المملوكة للوحدات لا يشمل رد التكاليف

إلى البلدان المساهمة بقوات التي لديها قوات بالفعل في الميدان وإن كان ما زال عليها أن تشرع في مفاوضات لعقد مذكرات للتفاهم. وبدون إجراء استعراض لمذكرات التفاهم، فإن الأمم المتحدة قد تتحمل المسؤولية عن مهام من المفترض أن تغطيها الوحدات، وقد يؤدي ذلك إلى الازدواجية. وقال إن وفده يرحب بالجهود المبذولة لحل هذه الصعوبات.

٢٧ - وأعرب عن ارتياحه لإنهاء عقد النقل والإمداد المشار إليه في الفقرة ٣٩ من تقرير الأمين العام (A/56/487). واسترعى الانتباه إلى الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/621)، وقال إن الحالات من هذا النوع تتعارض مع جهود الأمين العام والجمعية العامة للاضطلاع بإصلاح المنظمة من حيث الميزانية والإدارة وتوضح أهمية احترام القرارين ٥٥/٢٣٢ و ٥٥/٢٤٧. ومن المهم بالنسبة لجميع المعنيين التعلم من أخطاء الماضي. ولاحظ أن البعثة قد زودت مؤخرا بطائرة ركاب نفاثة لكبار المسؤولين، واسترعى الانتباه إلى تقرير اللجنة الاستشارية عن العام السابق (A/55/839) الذي حثت فيه الأمين العام على البحث عن ترتيبات تجارية أخرى، نظرا لأن وسائل النقل الخاصة لا ينبغي اعتبارها من الأولويات. وقال إنه سوف يكون موضع تقديره أيضا أن يتلقى من الأمانة العامة تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره (A/55/5). وتساءل عما إذا كان من الممكن إعطاء المزيد من المعلومات بشأن التدابير التي اتخذتها البعثة استجابة لاستنتاجات مراجعي الحسابات الداخليين التي أشير إليها بإيجاز في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/56/381)، وخاصة فيما يتعلق بنواحي القصور في إدارة عقود الخدمات وفي الرقابة الداخلية في مجال المشتريات، والإدارة المالية، والسفر، والأجازات والدوام، وإدارة الممتلكات، وعمليات النقل. وقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى دراسة عن معدلات بدل الإقامة ووجدت أن معدلات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وست بعثات أخرى كانت مفرطة. وينبغي تنقيح المعدلات وأن تنطبق المعدلات المنقحة أثناء وضع ترتيبات الميزانية الجديدة. وينبغي أيضا لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تنظر في استراتيجية للانسحاب، مع الأخذ في الحسبان التطورات الحاصلة في الميدان والعودة إلى انتهاج عملية سياسية في البلد.

٢٨ - وأكد أن الفحص الدقيق لنواحي القصور لدى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال الإدارة لا تصرف النظر عن الأهمية التي يعقدها الاتحاد الأوروبي على العملية ودورها المركزي في تحقيق الاستقرار في سيراليون. ولا تقتصر المشكلات على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وإنما تعكس الحاجة الملحَّة لإصلاح إدارة عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يكون الإصلاح نوعيا وكميا، وأن يرمي لا إلى معالجة أوجه القصور في بنية الموظفين فحسب، وإنما أيضا إلى تغيير الثقافة الإدارية في إدارة عمليات حفظ السلام.

٢٩ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): تساءل عن السبب الذي من أجله لم يقم ممثل للأمين العام بعرض تقرير الأمين العام في إطار البند ١٤١. ومن غير المناسب أن يقوم رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعرض هذا التقرير. وقال إنه يعتزم بحث الأمر مع الأمانة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.